الفصل الرابع

قومية النفط

غالبـاً مـا تكون الآثار الاجتماعيـة والاقتصادية للنفط على الدولـة ـ الأمة مثيرة للخـلاف ومسببة للانحلال. ومع ذلك، ففي النصف الثـاني من القرن الماضي، كان النفـط الأداة في الصراع من أجل إقامة درجـة من الاستقلال الاقتصادي عن القوى الاستعمارية السابقة وهيمنة الولايات المتحدة على أمريكا اللاتينية.

ولقد حاولت بعض الدول المنتجة للنفط، في السبعينيات من القرن العشرين، منذ مـدة قصيرة استخدام وضعهـا المتحسن في السوق لتحقيق غايـات سياسية مباشرة عـبر الحظر الذي فرضـه العرب على النفط، وكانت هناك جهـود لفرض حوار حول عـدم المساواة الاقتصاديـة العالمية. وقد ارتبطت هذه الجهـود شعبياً بمنظمة الدول المصـدرة للنفط (أوبك) التـي تأسست رسمياً في عام 1960. وفي الواقع، غالباً ما تم إلصـاق صفة الشر بأوبك؛ لحوادث لم تكـن من صنعها. فالحظر، كما أشرنا سابقاً، قـد بدأه العرب المنتجون للنفط. في حين أن حـوار الشمال والجنوب كان بادرة قامت بها أوبك، وبالأخص الجزائر، تلك الدولة البارزة في حركة عدم الانحياز.

لربما تكون أوبك قد ارتكبت الأخطاء على مدى السنين، مثل قرارها المدمر بزيادة الإنتاج قبل أسابيع فحسب من الانهيار الاقتصادي الآسيوي في أواخر عام 1997. وفي بعض الأحيان، قد يكون لها سبب سياسي، عندما قـام الإرهابي الأسطوري كارلوس باختطاف الوزراء في عام 1975 أو عندما تم وضع صورة الوزير الإيراني فوق الكرسي الـذي كان يجلس عليه في أثناء الاجتماعات، وذلك بعد إلقاء القوات العراقية القبض عليه، أو عندما لام العراق الكويت وضغط لرفع «الأسعار المرجعية» قبيل غزوه لجارته الجنوبيـة الغنية بأيام. لكن المنظمة الآن في عقدهـا الخامس، وقد استطاعت البقاء علـى الرغم من التنبؤات التي لا حصر لها بزوالها، ولا تزال تحظى باهتمام الإعلام

والصناعـة والحكومات، وهي ترمز، كما لم تفعـل أي هيئة دولية أخرى إلى محاولات البلـدان المنتجة للسلـع لتنسيق السياسات والتأثير على الإيجـار الذي يحصلون عليه لقاء ثرواتهم الطبيعية.

وفي الواقع، فإن تاريخ أوبك يتسم بالاعتدال، وحتى المصالحة مع الدول المستهلكة الأعضـاء في منظمـة التعاون الاقتصـادي والتنمية OEDC، وبالرغـم من أن هناك نقاشـاً دائراً حول ما إذا كان الاعتدال نابعاً من طبيعة المنظمة أو من النفوذ الطاغي للمملكـة العربية السعودية أو مـن الصعوبات التي تواجه تشكيل سياسة متماسكة من أعضاء يتميزون بذلك القدر الهائل من التنوع الجغرافي والاجتماعي.

كانـت الفكرة القائلـة: إن على البلـدان المنتجة السيطرة علـى احتياطيات النفط لديها عوضاً عن قبول مستويات الإنتاج والأسعار التي تحددها شركات النفط الأجنبية قـد وجدت التعبير عنها في أمريكا اللاتينية، تلـك المنطقة المنتجة للنفط، حيث كانت الدولة القومية فيها قد تحددت من ناحيتي الجغرافيا والمفهوم في وقت أبكر من الشرق الأوسط أو أفريقيا. وكان تيرزيان في دراسته الرائعة عن أوبك[1]، قد حدد عام 1936 في فنزويـلا والمكسيك، حيث بـدأ هذا كله. ذلك أن إضراب عمـال النفط في فنزويلا احتجاجـاً على الشروط التـي تفرضها شركات النفط الأجنبيـة أطلق عملية أدت إلى تحـرك الحكومة وقيامها بالاستيلاء على بعض أرباح الشـركات، أولاً بفرض ضرائب أعلى وفيما بعد، عن طريق التأميم. ولكن قبل التأميم، عانت فنزويلا من منافسة نفط الشـرق الأوسـط الأرخص. ويقول تيرزيان: إن تجربة وضـع الدول المنتجة في مواجهة بعضهما بعضاً قد ولدت فكرة إنشاء أوبك. وفي المكسيك ذات التقاليد الثورية العريقة، كان مـن شـأن حكم أصدرته المحكمـة العليا لصالح مطالب عمـال النفط أن أدى إلى تأميم الصناعة على نحو أسرع، في وقت مبكر مثل عام 1938.

وفي الشـرق الأوسط، وبحلول الخمسينيات من القرن العشرين، نشأ حراك مفعم بالحيويـة مع قيام حكومة مصـدق بتأميم الصناعة في إيـران وتأميم ناصر (جمال عبد الناصر) لقناة السويس التي كان نفط الخليج يتدفق عبرها إلى الغرب. وفي عام 1966 سوف تسيطـر سورية على خط الأنابيب الذي يجتاز أراضيها. كما أن العدوان

الثلاثي الذي شنته إسرائيل والمملكة المتحدة وفرنسا على مصر في عام 1956 أدى إلى توسيع حظر النفط العربي المفروض على إسرائيل ليشمل بعض الدول الأوروبية الغربية مدة من الزمن، الأمر الذي فرض تطبيق تقنين قصير الأمد في النفط.

وقد تمت الإطاحة بمصدق، ويعزى السبب في ذلك إلى حد كبير إلى قيام كارتل شركات النفط الأجنبية والدول المستهلكة القوية بمقاطعة النفط الإيراني. ولسوف يمضي عقد من الزمن قبل تطوير جيل جديد من شركات النفط من دون الحصول على الامتيازات التقليدية في المناطق المنتجة للنفط، مما أدى إلى تشكيل المجال الذي تحتاجه البلدان المنتجة لمواجهة الشقيقات السبع.

أوبك: المنتجون يشددون على مطالبهم

اتسمت السنوات الأولى لأوبك بالجبن؛ لكون المنظمة في طور التأسيس. فكانت الشركات الحاصلة على الامتياز تحدد أسعار النفط ومستويات الإنتاج في كل بلد. ويصف الشلبي ذلك بأنه نظام للتسعير تم تقليصه «إلى مستوى السرقة» ويتابع حديثه قائلاً: «إعانة مالية حقيقية للنمو الاقتصادي للدول الصناعية»[2]. وعلى الرغم من أن الخطوة الأولى لأوبك في اتجاه التسعير كانت لطيفة في الشكل ـ للتأكيد على أنه لا يسمح للشركات تخفيض الأسعار أو تعديلها من دون التشاور مع الحكومات المنتجة ـ ويقول الشلبي: إن ذلك كان مهمّاً في الجوهر بوصفه «الحدث الأول في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية الذي يقدم دلالة عملية، وإن كانت محدودة، لمفهوم عدم تنازل الدول النامية عن حقها في سيادتها على مواردها الطبيعية». وعلاوة على ذلك، فإن أوبك قد نبهت إلى أن الأفعال الجمعية والتضامن ما بين الدول المنتجة كان أمراً حاسماً في التأكيد على ذلك الحق. لقد حرضت أوبك على التطوير الأوسع لقومية الموارد، الأمر الذي دخل في السياسات المتجهة نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. وإن التزايد التدريجي لقائمة الدول الأعضاء ـ من خمسة في عام 1900 إلى ثلاثة عشر عضواً في عام 1973 ـ جعلها قادرة على إعادة التوازن لأنظمة التسعير لإزالة قدرة شركات النفط على تقويض الحكومات الأكثر حزماً عن طريق الحصول على النفط الخام من حكومات أكثر إذعاناً.

obeikandl.com

على الرغم من أن ليبيا لا تعد حالياً منتجاً كبيراً بمعايير أوبك، إلا أنها اضطلعت بدور حيوي في عام 1970 عندما أظهرت الحكومة المعينة حديثاً التي تستلهم من جمال عبد الناصر أنه بالإمكان شن هجوم بناء على الأسعار. فالصناعة النفطية في ليبيا لم تكن مبنية على امتيازات تمنح لاتحاد من الشركات، بل بالأحرى إلى قرابة عشرين شركة كل منها تعمل بصورة مستقلة. وقد طالبت الحكومة بتخفيض في الإنتاج وأرباح أكبر. وتم التوجه نحو الشركات واحدة إثر أخرى، فحققت ليبيا أسعاراً أعلى لنفطها العالي الجودة، وذلك تعويضاً عن الأسعار المنخفضة سابقاً، واعترافاً بمبدأ المراجعة الدورية للأسعار.

لقد تم تعلم الدرس، وفي وقت لاحق من ذلك العام وافقت أوبك على إجراء مباحثات جماعية مع الشركات حول الأسعار. وفي السنة اللاحقة، توصل اجتماع أوبك الذي عقد في طهران إلى أن على الأعضاء فرض أسعار جديدة وإصدار تشريعات إن دعت الحاجة إلى ذلك، وتطبيق حظر على الشركات غير المتعاونة. وقد بينت نتائج اتفاق طهران الذي عقد مع الشركات أن بإمكان الدول المنتجة مساومة الشركات على أساس المساواة، وذلك في مدة الطلب المتنامي بسرعة. وتم تطبيق هيكلية تسعير جديدة يفترض أن يستمر التعامل بها مدة خمس سنوات، ورفع أسعار النفط الخام نحو 45 سنتاً للبرميل، والبدء بزيادات سنوية صغيرة، وتمت إعادة العمل بالتمايزات السعرية وإلغاء بعض الحسومات السعرية للشركات. وفي الواقع، إن نمو سوق الصفقات الفورية خارج النظام التقليدي والأسعار الثابتة قد قوض تلك الهيكلية. ومع زيادة الطلب العالمي وإزالة الولايات المتحدة لحصص الاستيراد، ازدادت قدرة الشركات على الحصول على أسعار أعلى للنفط الخام الذي يباع في السوق الفورية عوضاً عن الأسعار المحددة المتفق عليها مع المنتجين. وفي الوقت ذاته، رأى المنتجون قيمة إيراداتهم تنخفض بالتوازي مع انخفاض قيمة الدولار، وفصل الدولار عن معيار الذهب. وأثبتت الشركات أنها عنيدة، وعلى خلفية زيادات إضافية في الأسعار في خضم حرب أكتوبر/ تشرين الأول في الشرق الأوسط، أعلنت أوبك من طرف واحد زيادة بنسبة 70% في الأسعار لتصل إلى

3.11 دولارات لبرميل النفط العربي الخفيف، وهو سعر يشكل انعكاساً للأسعار التي تشهدها السوق المفتوحة.

ومع حلول شهر ديسمبر/ كانون الأول كان حظر النفط العربي لبلدان مستهلكة مختارة قد دفع بأسعار السوق الفورية نحو الارتفاع؛ خشية حدوث نقص وقامت أوبك بخطوتها البارزة، ألا وهي رفع أسعارها بنحو 140%. وفيما يعكس هذا القرار ظروف السوق بوضوح، إلا أن الشلبي يشير إلى أن التفسير الذي تم التقدم به مختلف من الناحية الكمية عن كون أوبك تاجراً يرفع بشكل انتهازي أسعاره عن الأسعار السائدة في السوق. بل كان مبنياً على حسابات تكلفة المصادر البديلة للطاقة، وهي طريقة أكثر تعقيداً وتلحظ أهمية النفط للاقتصاد العالمي.

وفي الواقع، عندما حصل الانفجار اللاحق في أسعار السوق الفورية في أثناء الثورة الإيرانية، كانت أسعار أوبك أدنى منها بكثير. وعلى الرغم من أن ذلك يعزى جزئياً إلى الطبيعة البطيئة لعملية اتخاذ المنظمة للقرارات، لكنه يعود في معظمه إلى تحفظ المملكة العربية السعودية حيال رفع الأسعار. وفي شهر مايو/ أيار من عام 1979، كانت المملكة العربية السعودية ملتزمة بالسعر المحدد البالغ 14.5 دولاراً فيما كانت الشركات تبيع النفط بسعر يتراوح ما بين 23 ـ 24 دولاراً للبرميل. وفيما انتهز منتجو بحر الشمال الفرصة لرفع أسعارهم بنسبة زادت على 10%، كانت الزيادات الرسمية لأوبك 5% فقط. ويسجل ترزيان أن أحد نتائج السوق ذات المستويين زيادة هائلة في الفساد على نطاق كبير جداً، وبشكل خاص في دول المنطقة، حيث قام أفراد ينتمون إلى النخبة ببيع كميات من النفط المخصص لهم بالسعر الرسمي في الظاهر، ولكن بعمولات وإتاوات بلغت عدة دولارات إضافية للبرميل الواحد.

وحتى على المستوى الرسمي، كانت هذه الفجوة ما بين الأسعار السعودية، وتلك التي يبيع بها منتجون آخرون تمثل خسارة تزيد عن 23 مليار دولار في المدة التي امتدت ما بين فبراير/ شباط 1979 وسبتمبر/ أيلول من عام 1981. ولسوف تكون خسارة الخزينة السعودية أكبر إذا ما تمت الحسابات وفق أسعار السوق الفورية.

obeikandl.com

ومـن حيث الممارسة، يبدو أن قسماً لا بأس بـه من هذه المليارات قد انتهى به المطاف إلى الحسابات المصرفية لعدد محدود من النخب ووسطائهم[3].

وإن الصـراع بين أوبك والشـركات حول من سيسيطر علـى التسعير تمت تنحيته جانباً إثر إنشاء السوق الفورية وازدياد أهمية السوق الآجلة لاحقاً. ووفقاً لوجهة نظر الشلبي فإن المنظمة لن تكون «المشرف الوحيد على الأسعار» كذلك لن تكون الشركات قـادرة على فرض الأسعار، علـى الرغم من أن كلا الطرفين سيكونان مؤثرين بدرجة أقل أو أكثر اعتماداً على اتحاد الكواكب في أحوال ظروف السوق في وقت معين.

ولكـن لم تكـن السيطـرة علـى الأسعار هـي السبيل الوحيـد الـذي انتهجته دول أوبـك. فالضغط باتجـاه المشاركة المباشـرة في استكشاف موارد بلادهـم أو التأميم ارتبطـا بذلك الأمر، لكن جانبه السياسي كان أكـبر. وفي عام 1968، اقترحت أوبك المشاركـة على نطـاق أولي بنسبة 20%، ثم ارتفع ليصـل إلى 51%، مع دفع تعويض، وكانـت المشاركـة الطريق التي اتبعتها معظـم دول الخليج العربي، فيمـا كان العراق وإيـران الاستثناءين الكبيرين. ولكن لم يكن هناك نموذج واحد. ففي المملكة العربية السعودية كانت الحكومة قد اشترت في عام 1973 حصة بلغت 25% من أرامكو، وهي كونسورتيـوم للشركات الأمريكية صاحبة الامتياز سـوكال وتكساكو وإكسون وموبيل، بالإضافة إلى اكتسابها الحـق بتسويق كمية من النفط. واكتمل الاستحواذ التدريجي علـى أرامكو في عـام 1980. وتحركت الكويت بخطى أسـرع، إذ حصلت بسرعة على 60% وتجنبـت أي التـزام ببيع حصتها من النفط الخـام إلى الشركات. وكانت هذه الفكـرة الأخيرة مهمة؛ لأنها ألزمـت الحكومة بإنشاء مؤسساتهـا التسويقية، وبذلك أصبحـت لاعباً حقيقيـاً في السوق عوضاً عـن امتلاك النفط على نحـو اسمي وترك القـرارات التي تخص المبيعات والتسويق بين أيدي شركات النفط الأجنبية. واتخذت دولة الإمـارات العربية المتحدة سياسة مشابهة. وكانـت لقطر السيطرة الكاملة على عمليات النفط الحاصلة على أراضيها. ولكن مرة أخرى، بالاتفاق.

وفي إيـران، ظلت شركة النفط الحكومية المالـك القانوني لحقول النفط حتى بعد الإطاحـة بحكومـة مصدق، فيما كانـت شركات النفـط الغربية مـن الناحية الفنية

تعمـل بصفة مقاولين. ولكن بالرغم مـن أن الشركات قد تم تحويلها إلى «مساعدين» يقومـون بشراء وتسويق النفط الخام الإيراني وفـق عقود طويلة الأجل مع حسومات، فإن إيرادات الحكومة كانت تماثل إيرادات الدول التي انتهجت سبيل المشاركة.

وبالرغـم مـن أن نيجيريـا قد أممـت أصول شركة بـي بي في عـام 1979، إلا أن المشاركـة كانت النمـوذج المسيطر هناك إلى يومنا هذا. ويتـم إنتاج نحو نصف نفط نيجيريـا بواسطـة شركة شـل لتطوير النفط «شـل بيتروليوم ديفيلوبمنـت كومباني» المشغلة لمشروع مشترك تملك الدولة فيه 55% وشل 30% وتوتال 10% و أجيب 5%.

لقـد بدأ التأميم الذي فرضته الـدول الأعضاء في أوبك مع الجزائر (بينما قامت المكسيك وبوليفيا والبيرو والدول التي تدور في فلك كل من الاتحاد السوفييتي والصين بالتأميـم في وقـت أبكـر)، ففي عـام 1967 استولت الجزائر علـى القسم الأكبر من الإنتـاج والتسويق. ثم قامت ليبيا بتأميم أصول بي بي. واستولى العراق في عام 1972 علـى شركة نفط العراق في الشمال، وفيما بعد، على شركة نفط البصرة في الجنوب. وفي فنزويلا، أدت الانقلابات اليمينية التي تميل إلى عقد صفقات مع شركات النفط الأجنبيـة إلى تأخير التأميم عقوداً من الزمن، وتم إنجاز هذه الخطوة أخيراً في عام 1974، على الرغم من أن منح الشركات صفقات رافعة مرضية لقسم كبير من النفط الخام للبلاد.

ولم يكتـفِ كبار المنتجين بالتأكيد على حقهـم في الحصول على نصيب الأسد من إيـرادات مواردهم الطبيعيـة والتأثير على الأسعار التي تبـاع بها، بل وعلى حقهم في القيـام بقـرارات تتعلق بمعدل الإنتـاج والتسويق، وهذا ما أحدث نقلـة نوعية في بنية أسـواق النفـط العالمية. واليوم نجد أن 14 شركة من بـين أكبر 30 شركة نفط عالمية من حيث إنتاج واحتياطيات النفط والغاز الطبيعي تعود ملكيتها الكاملة للدول، وأربع شـركات أخرى غالبيتها ملك للدول[4]. ومـن بين أكبر أربع شركات في العالم ـ ثلاث تملكهـا الحكومات ـــ شركة أرامكـو السعودية، وبدفسـا الفينزويليـة وشركة النفط الإيرانية الوطنية ـ أما شركة إكسون موبيل فهي الشركة الوحيدة غير الحكومية.

لا يمكن النظر إلى هذا الانتقال الهائل للثروة من حفنة من شركات النفط الغربية والـدول المستهلكة الصناعيـة إلا بوصفه أمراً أكثر إنصافاً ممـا كان يحصل سابقاً. ولكـن ينبغي ألا ننسى أنه إنجاز محدود. وكنـا قد درسنا في فصل سابق، موضوعات توزيع الإيرادات ومخاطر النـزاع وازدياد الفقر والظلم والحكم الشمولي التي ترافق الثروة النفطية. كما يجب أن نتذكر أن دول OEDC لم تخسر الثروة النفطية لصالح الـدول الأعضـاء في أوبك، وإنما أصبحـت تصلهم عبر طرق أخـرى وحسب، إذ يتم تدويرهـا عبر مشتريـات السلاح والقروض المصرفية بدلاً من ناقـلات النفط. وفي عـام 1974، كانت الإيرادات الهائلة غير المتوقعة قد سمحت للدول الأعضاء في أوبك بتعزيـز الفائض الهائل لديها. ولكن الفائض في ميزان المدفوعـات البالغ 67 مليار دولار سرعـان مـا أصبح عجزاً بمقـدار ملياري دولار؛ لأنهـم اقترضوا من المصارف الأوربية والأمريكية واليابانيـة، وأخذوا يشترون ويشترون[5]. وكانت الأموال المدخرة ليـوم أسود، قـد استثمـرت في دول OEDC، وبلغت بحلول عـام 1977 نحو 58 مليار دولار، أو قرابـة 60 مليارًا بالعمـلات الأوربية في التاريخ ذاتـه[6]، وعلى نحو أضيق، كانت شركات النفط الوطنية ذات معيار مختلف. وقد وجه تيرنر نقداً لاذعاً للسنوات الأولى مـن عمـر شركة النفـط الوطنية النيجيرية، مصـوراً إياها علـى أنها ضعيفة تكنولوجياً وأصبحت مجرد بقرة حلـوب للشركات المشغلة الغربية[7]. وكانت الحاجة إلى الحصـول علـى التكنولوجيا، وبشـكل خاص تلـك المتعلقة بالميـاه العميقة والغاز الطبيعـي المسـال، بالإضافـة إلى الحاجة إلى رأس المال عوامل شجعـت على إعادة إدخال الشركات الخارجية إلى الصناعات الهيدروكربونية للدول الأعضاء في أوبك.

من الحصول على الجزء إلى المصرف المركزي

غالباً ما توصف أوبك بأنها منظمة كبيرة جداً وخفية غير مرئية، لكنها ليست ولم تكن كذلك أبداً. فلو كانت هذه هي الحال لكانت قد تمتعت بنفوذ أكبر بكثير. فالسوق الذي يحاول أعضاؤه ترويضه فيما يركبونه يكون عنيفاً ولا يمكن التنبؤ به إلا باستعادة الأحداث الماضية. وكل قرار يتخذه الوزراء في اجتماعات أوبك يستحق أن يقوم محلل نظرية اللعب (Game – theory) بإمعان النظر فيه، وتفحصه بدقة. وما يحافظ على

تماسك الأعضاء الرغبة في زيادة الإيرادات إلى الحد الأقصى، والاعتقاد بأن ذلك يمكن أن يتم على أفضل صورة عن طريق العمل كمجموعة واحدة. ومع ذلك فهم منقسمون بفعل العديد من الأمور. فالدول ذات الاحتياطيات الأصغر والتكلفة الأعلى، ثمة ما يغريها بالسعي للحصول على أسعار أعلى لاستغلال هذا المورد المحدود إلى أقصى حد. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، فإن احتياطياتها الهائلة والتكلفة المنخفضة للإنتاج قد وجها المملكة تقليدياً، نحو السعي لإنتاج كميات هائلة بحد ذاتها، ومن ثم الحصول على حصة أكبر في السوق، بأسعار أقل مع أخذ المدى البعيد في الحسبان (على الرغم من أن ضعف الدولار والضغط على ميزانية المملكة قد أثارا الشكوك بأن هذه المقدمة المنطقية الأساسية يمكن تحديها).

وتحتاج الدول الأعضاء ذات التعداد السكاني الأكبر إلى الكفاح ضمن أوبك للحصول على حصص أو أنصبة تصدير أكبر من سقف الإنتاج الكلي. وهذه هي الحال مع نيجيريا، على سبيل المثال التي ترزح تحت عبء الضغط الذي تمارسه شركات النفط لزيادة الإنتاج مع اكتشاف الاحتياطيات الجديدة قبالة الشاطئ. وعلى أساس الاحتياطيات والتكاليف، من المتوقع للعراق أن يتبنى سياسة شبيهة بتلك التي تنتهجها المملكة العربية السعودية، لكنه كان طوال الثمانينيات صقراً من صقور الأسعار؛ لحاجته إلى الأموال لمواصلة حربه ضد إيران.

لقد أصبح نظام الحصص مرادفاً لأوبك على الرغم من أنه لم يكن ذا شأن في العقدين الأولين من حياة المنظمة بعد فشل المحاولة التي تمت في عام 1964 للبدء بنظام الحصص. يقوم هذا النظام على دراسة مقدار الطلب على نفط أوبك، ثم تقسيم الحجم الإجمالي ما بين الدول الأعضاء وفقاً لمعادلة تأخذ في الحسبان العوامل المادية مثل الاحتياطيات والاستطاعة وبعض العوامل الاجتماعية. ولطالما كان توزيع الحصص موضع جدال دائم. وقد تولت المملكة العربية السعودية أمر سداد معظم حصة العراق بعد غزو الكويت، وطالب نظام صدام بإعادته له فيما احتجت المملكة العربية السعودية بأن الطلب المتزايد قد جعل ذلك أمراً غير ضروري. وتقوم الإمارات العربية المتحدة والكويت بمراقبة بعضهما بعضاً عن كثب؛ لتضمنا عدم

إقدام إحداهما على خطوة على حساب الأخرى. وتطالب دول ذات اكتشافات جديدة ضخمة ـ مثل نيجيريا والجزائر في الوقت الحالي ـ بإعادة النظر في حصصها من أجل زيادتها.

وتراقب الأسواق بدقة نظام الحصص بوصفها إشارة تدل على مدى التشدد في اتفاقيات أوبك. وإذا كانت الأسعار مرتفعة، فمن المتوقع أن تغش بعض الدول الأعضاء لزيادة دخلها للحدود القصوى، لكن ذلك يساعد طبعاً على تخفيض الأسعار. وإذا كانت الأسعار منخفضة فسوف يلجأ بعضهم لزيادة الإنتاج لتعويض خزينتهم عن الدخل الأقل من المتوقع، وهكذا يجعلون الأسعار تنخفض أكثر وأكثر. وفي أواخر التسعينيات، قامت فنزويلا من دون خجل بتجاوز حصتها مدة طويلة من الزمن، مما أثار غضب الأعضاء الآخرين فيما دعا وزير النفط فيها أقرانه لإنشاء «نموذج جديد للسوق»، ومن الواضح أن هذا يعني علاقة أوثق بالمستهلكين، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية في حالة فنزويلا، وكان ذلك جزءاً من رزمة تدفع لفتح فنزويلا من جديد أمام شركات النفط الأجنبية، وربما تؤدي إلى خصخصة شركة النفط الحكومية.

وقبل الهبوط الحاد للأسعار أواخر عام 1997 بشكل خاص، كان تنوع مطالب الدول الأعضاء والحاجة للتوصل إلى تسويات لضمان الحصول على الإجماع يعنيان حدوث تلاعب على نحو متكرر وقرارات تجارية ملطخة باعتبارات سياسية. ولما كان التنبؤ بسوق النفط فنّاً أكثر منه علم، فإن نطاق الكارثة يعد كبيراً، كما أظهر اجتماع الوزراء في جاكرتا أواخر عام 1997. حيث تمت زيادة الحصص قبيل انفجار الفقاعة الاقتصادية الآسيوية بأسابيع قليلة. وهذا ما أدى إلى الهبوط الحاد في الطلب، وتبعته الأسعار التي وصلت في آخر المطاف إلى أدنى مستوياتها منذ اثنتي عشرة سنة، لتبلغ في بعض الحالات، أقل من 10 دولارات للبرميل.

وأخيراً، أعادت الدول المنتجة إحكام قبضتها، ولكن ذلك لم تقم به أوبك بوصفها أوبك. بل إن الدولتين الرئيستين: وهما المملكة العربية السعودية وفنزويلا، اللتين كانتا تتنافسان بحدة للحصول على سوق الولايات المتحدة قد اجتمعتا مع المكسيك

الدولة غير العضوة في أوبك (والمصدر الآخر الكبير للولايات المتحدة) لإعلان تخفيض كبير في الإنتاج من أجل استقرار الأسعار. (وقد توصلوا إلى اتفاق فيما بينهم حول الوصول إلى سوق الولايات المتحدة). وحملوا هذا الاتفاق إلى أوبك وقام الأعضاء بتفحص آفاق التخفيضات التي عرضها أعضاء المنظمة. وفضلاً عن ذلك، فقد أقنعوا النرويج، ومجموعة من الدول العربية الأصغر المنتجة للنفط، وروسيا (نظرياً على كل حال) بالتعاون معهم.

وقد تمخض عن هذا منظمة أوبك جديدة موجهة بالإدارة أكثر، وبالسياسة على نحو أقل. وبعيداً عن أدبيات إعادة توزيع الثروة ما بين الدول النامية والمتقدمة التي ميزت قمة الجزائر في عام 1975، كان على المنظمة أن تعمل الآن مثل مصرف مركزي، فتحدد نطاقاً سعرياً إذا تم تجاوزه فسيطلق زيادات في الإنتاج، ويجلب خفضاً في الإنتاج إذا لم يتم الوصول إليه.

إن كون المملكة العربية السعودية محركاً أساسياً لاستعادة مستوى الأسعار في عام 1999 يعبر عن حقيقة أساسية حول أوبك، ألا وهي الأهمية الكبرى للمملكة العربية السعودية. فالمملكة باحتياطياتها الهائلة وقاعدة التكاليف المنخفضة وسياسة الحفاظ على استطاعة إضافية كبيرة، غالباً ما أدت دور «المنتج الموجه» ضمن أوبك، التي هي بدورها منتج موجه للسوق العالمية، تعدل الناتج ارتفاعاً وانخفاضاً وفقاً للطلب. وفي أثناء مرحلة النزاعات التي نشبت في الخليج، طمأنت الرياض الدول المستهلكة بأنها قادرة على تعويض النقص في الإمداد من العراق، وستعمل على ذلك.

وعلى نحو دقيق، فإن طول حياة احتياطيات المملكة العربية السعودية وتكلفتها المنخفضة جعلتها مؤيدة لأسعار أرخص مما يفضله الكثير من الأعضاء الآخرين أو معظمهم في الغالب. وانسجمت هذه السياسة مع العلاقة الإستراتيجية الوثيقة بالغرب، والولايات المتحدة بشكل خاص، وهي نقطة أقرت بها الإدارة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة على حد سواء. وبالفعل، عملت المملكة على إغراق السوق عمداً بالنفط؛ بهدف إجبار الأعضاء الآخرين على القبول بأسعار أقل مما يرغبون فيه.

ويعـد الاعتدال في التسعير وإزالة الصبغة السياسية عن النفط السمتين المميزتين للـدول النفطية الأعضاء في مجلـس التعاون الخليجي. وقد لاحظ أحد المعلقين قائلاً: «منـذ تأسيس مجلس التعـاون الخليجي في عام 1981، وبغض النظر عن الاستفزاز والعـداء الملاحـظ في السياسات الخارجية للعديد من الـدول الغربية... فإنه ما من دولة في مجلس التعاون الخليجي استخدمت «سلاح النفط»[8] وتابع حديثه؛ ليستشهد بالمطالبـات الصاخبـة التـي دعت الـدول الخليجية المنتجـة للنفط للـرد على الغزو الإسرائيلـي للبنان في عام 1982 والكشف عن تسليح الولايات المتحدة لإيران (فضلاً عـن العراق) في عـام 1986 بوصفهما مثالين على الاستفـزازات التي لم تستجب لها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

منـذ السنـوات الأولى لأوبك والتوقعـات بزوالها تـكاد تكون سمـة دائمة. وكل خـلاف وانخفاضـ في الأسعار يجلب معـه توقعات جديـدة بانهيارهـا أو تقلصها لتقتصـر على الـدول العربية الخليجية المنتجة للنفط. وقـد أشار ترزيان إلى ذلك بالقـول: لا يزال، حتـى الآن، يطلب من المراسلين الذين يقومـون بتغطية مؤتمرات أوبـك إظهار هذه التنبؤات للعيان. وبعـد الانهيار المفاجئ للأسعار في عامي 1997 ـــ 1998، كتب مورس قائـلاً: «اختفت قومية الموارد عملياً مـن خطابات العلاقات الدولية، وإلى جانب هذا التراجع جاء زوال أوبك التي كانت تتبجح فيما مضى»[9]. وبعـد خمس سنوات، استمر الصحفيـون في الاحتشاد في اجتماعات أوبك، وحملت تقاريـر التلغراف والجرائد والمذيـاع والتلفاز التنبؤات بنتائـج اللقاءات وتحركات أسعار النفط والنتائج غير المتوقعة.

ومـن شأن نظرة إلى أسعار النفـط الحقيقية على الأمد الطويل أن تضع إنجازات أوبك ضمن السياق. إذ جعلت الزيادات المفاجئة في عامي 1973 ـ 1974 أسعار النفط الخـام الخليجي تصـل إلى 10 دولارات للبرميل الواحد ومنذ ذلـك الوقت، باستثناء المدة الممتدة ما بين 1978 ـ 1984 لم يتم إحراز أي تقدم، وفي الواقع، إن أوبك أمضت سنـوات طويلة في الدفاع عن الإنجازات الأولى. وقد اختلـف المحللون فيما إذا كانت أسعـار 2003 ـ 2004 المرتفعة تشير إلى تحـول أساسي. وبدأت بعض شركات النفط

في رفع توقعاتها حيال الأسعار التي استخدموها لتبرير المشروعات، وهي إشارة على الثقة بأن الأسعار ستظل مرتفعة. ولكن فيما كانت الدول الأعضاء في أوبك تتمتع بمرحلة من الأسعار المرتفعة وتستغلها لتملأ خزائنها، فإنها منذ أوائل عام 2004، كانت تقوم بكل ما في وسعها لتخفيض الأسعار التي ظلت مرتفعة بعناد.

تُعدّ سياسة أوبك وممارساتها ذات أهمية كبيرة بالنسبة لسوق النفط؛ نظراً لحجم احتياطياتها وإنتاجها. بيد أن السوق الآن أكثر تعقيداً بكثير مما كانت عليه في السنوات الأولى للمنظمة، فقد كانت أوراق اللعب الخطرة للقلاقل السياسية في هذا الإقليم المنتج للنفط أو ذاك محصورة، شأنها في ذلك شأن الاختلاف المتكرر في المصالح بين الدول الأعضاء. ولكن تم إدخال أوراق جديدة، مناطق جديدة للإنتاج، وأنواع من الوقود البديل لتوليد الكهرباء، وسياسة للتعاون في احتياطيات الاستهلاك والمتاجرة متقلبة إلى أبعد الحدود في الصفقات الآجلة والخيارات، بالإضافة إلى السوق الفورية. فالأسعار الآن تتحرك وتستجيب بفعل مجموعة من العوامل التي بمقدورها أن تغلب سياسات الدول المنتجة أو المستهلكة. وكون زيادات الأسعار التي تعود إلى أوائل السبعينيات ظلت باقية، ولم تتحسن يمكن اعتباره علامة على القوة الثابتة لأوبك أو ضعفها.

ولعل قومية الموارد في الستينيات والسبعينيات لم تعد موجودة داخل أوبك، والسبب في ذلك ربما يكون أن المنظمة مع كل ضعفها وفشلها، قد تحولت مع الوقت أو السوق بشكل أدق. ونظراً لإصرار أوبك على ممارسة درجة من النفوذ على السوق، فإنها أخذت تكافح لإدارته. ولكن مهما كانت التأكيدات على وحدة المجموعة واستمرارها في البقاء، ناهيك عن قدرتها الدورية إن لم تكن الدائمة على التنسيق لإحداث تغييرات هائلة في الإنتاج، ومن ثم التأثير على الأسعار، فإنها تظهر مدى صلتها بالدول الأعضاء فيها. ذلك أن إحدى عشرة دولة من كبار الدول المنتجة للنفط المتمركزة في الخليج العربي، بالإضافة إلى دول أخرى من شمال أفريقيا وغربها وآسيا وأمريكا اللاتينية تجد في عضوية المنظمة فائدة أكبر مما تجده في عدم انتمائها وتنصاع جميعها كثيراً أو قليلاً إلى نظامها. وقد قيل: إن أوبك

فشلت في جذب دول جديدة ذات إنتاج كبير إلى صفوفها، حتى ولو كانت أنغولا تدرس ملياً الانتساب إليها، وأظهرت المكسيك استعدادها للتعاون. ومثلما غادرت الغابون والإكوادور المنظمة ـ إذ إن صغر حجم إنتاجهما جعلهما غريبين عن الهيئة التي يسيطر عليها المنتجون الكبار ـ كذلك فإن عضوية أندونيسيا فيما تتراجع صادراتها النفطية تنطوي على مفارقة تاريخية.

عودة الشركات

إن الأهمية المتزايدة للغاز الطبيعي والتحدي الدائم لتوفير الاستثمارات للحفاظ على الناتج الهيدروكربوني وتوسيعه أدت إلى إعادة التفكير في موضوع الوعي القومي الذي ظهر في الستينيات والسبعينيات، وقد كان مورس محقاً في الإشارة إلى ذلك الأمر. وهكذا، هل أدت الحاجة المتزايدة لجذب استثمارات جديدة إلى التخفيف من استقلال الصناعات النفطية للدول الأعضاء في أوبك؟ ولماذا لا توجد منظمة للدول المصدرة للغاز؟

تورد وثيقة سياسة الطاقة لإدارة جورج دبليو بوش قائمة تضم الجزائر والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على أنها دول ترحب الآن بالاستثمار العالمي (بالإضافة إلى اليمن وقطر الدولتين من خارج أوبك). فيما لا تذكر أن إيران وليبيا والسودان والعراق كانت مفتوحة منذ وقت طويل للاستثمارات الغربية في صناعتي النفط والغاز الطبيعي، ولكن هناك عقوبات مفروضة عليها. وفي الأمثلة الثلاثة الأولى كانت الولايات المتحدة قد فرضت هذه العقوبات. وفي حالة العراق، كانت الأمم المتحدة هي التي فرضتها، ولكن ذلك لم يمنع الشركات الفرنسية والروسية والصينية من عقد صفقات مشروطة مع النظام. ولم تكن شركات النفط الأمريكية راضية بشأن العقوبات الأمريكية الأحادية ضد الدول المنتجة للنفط، وربما أثرت في قرار تسوية الخلافات مع ليبيا في أواخر عام 2003، ولكن العقوبات تظهر مرة أخرى أن السعي المجرد لتحقيق الأرباح التجارية لا يشكل الدافع وراء سياسة الطاقة في الولايات المتحدة، وإن كان يؤثر عليها بقوة.

اتخـذت إعـادة فتـح أو الاقتراح بإعـادة فتـح الاحتياطيات للشـركات الخارجية أشـكالاً مختلفة في دول مختلفة. ففي إيـران، كان ذلك يعود إلى ما قبل الثورة عندما كانـت شركات النفط تعمل بوصفها شـركات لمقاولين محظوظين. وفي المملكة العربية السعوديـة، يظـل هنـاك رفض راسـخ لفتـح احتياطيات النفـط، ولكن تمـت إتاحة العمليـات الأساسية للغاز الطبيعي. وفي فنزويلا، كانت احتياطيات النفط الثقيل أول ما أتيـح للمستثمرين الخارجيين. وفي نيجيريا، حيث ظلـت الشركات الأجنبية مهمة لكونهـا شريكة في المشروعات ومشغلـة لها، أدت أعمال التنقيب في أعماق البحر ونمو الطلب على الغاز الطبيعي المسال إلى إتاحة الفرصة لشركات النفط الأجنبية لزيادة مشاركتهـا. وفي العراق، كان نظام صدام حسين قد أتاح حقولاً معينة ليتم تطويرها. وليـس من الواضح بعد ما هي الوسائل التي سوف تعتمدها الإدارة العراقية الجديدة للسماح بدخول الشركات الأجنبية، ولكن يجدر بنا أن نتذكر تعليق بيتر أوديل قبل خمس وثلاثين عاماً بأن «الاعتقاد الرسمي للولايات المتحدة يعدّ الشركات الأمريكية العاملة فيما وراء البحار وحدها من يضمن استمرار الإمدادات للولايات المتحدة»[10].

من الواضح، أن الشروط التي تستثمر بموجبها شركات النفط في الدول الأعضاء في أوبـك تختلف من بلد إلى آخر ومن مشروع إلى آخر. فالمفاوضات حول نسبة العائدات في إيـران قد طالت سنوات في بعض الحـالات. وفي اتفاقيات الغاز الطبيعي السعودي، تحتفـظ أرامكو السعودية بحصة تبلـغ 20% فيما الباقـي لكونسورتيوم من الشركات يتـولى تشغيل الحقول أيضـاً[11]. ولكن الأمر الجلي أن الـدول بحاجة إلى الاستثمار، وترغب الشركات بالنفط والغاز الطبيعي، وذلك عندما يكون إنتاجها أرخص من أماكن أخـرى فحسـب. إن ما يحدث ليس عـودة إلى حقبة الامتيازات، بـل تخفيف للسيطرة القوميـة على المـوارد وتأكيد على فشل الـدول المنتجة في إتقان التقنيـات الجديدة أو بنـاء الاحتياطيات المالية اللازمة لتطويـر صناعتها التي تشكل شريان حياتها. وكانت إحـدى نتائج ذلك تلك الضغوط التي مارستهـا الشركات على نيجيريا والجزائر لفتح مسألـة توزيع الحصص ضمن أوبـك، بحجة أن الاحتياطيات المكتشفـة حديثاً ينبغي عدم تقييدها بالحصص الحاليـة. والأمر الأكثر إثارة، تلك التوقعات بأنه إذا تمكنت

الشـركات من إحكام قبضتها بنجـاح على قطاع النفط العراقـي، فسيكون بمقدورها التأثـير على تلك الدولـة العضو المؤسس لأوبـك باتجاه الحت من الوظيفـة الأساسية للمنظمـة بالدفاع عن الأسعار، وذلك عبر إحداث تغييرات في الإنتاج. ومن المرجح أن مثل تلك التوقعات خيالية، ولكنها مع ذلك تمثل طموحات اليمين الأمريكي.

لم تكـن إعـادة إدخـال رأس المـال الأجنبي تخلو مـن إثارة الجدل. ففـي المملكة العربيـة السعوديـة وردت تقاريـر، مفادهـا أن وزير النفـط لم يكن متحمسـاً بشأن استقـدام الشركات، وتمت الإطاحة بالخطط الأولى التي كانت ستسمح لها بالوصول إلى العمليـات الفرعية لقطاع الغـاز الطبيعي. وظل الوصول الأجنبي إلى إنتاج النفط السعـودي أمـراً لا يمكن التفكير فيـه. وفي الكويت، لقيت الخطـط لفتح بعض حقول النفط أمام الشركات الأجنبية معارضة شديدة من البرلمان استمرت مدة طويلة. وفي فنزويـلا، كان الرئيس الشعبي هوغو شافيز قد عكس الاتجاه نحو الخصخصة وأعاد التشديـد علـى قومية النفط والإذعان لمبـدأ أوبك القائل بالقيـام بعمل جماعي. وفي نيجيريا، تنتشر بقوة الكراهية الشعبية لشركات النفط في المناطق المنتجة له. وتستمر الدعوات المطالبة بضرورة «تأهيل» الصناعة ومنح دور أكبر لحفنة من شركات النفط المحلية المستقلة الصغيرة. ولكن الإخفاقـات السابقة والشكوك بأن الشركات المحلية مـا هي إلا وسيلة أخـرى لإثراء النخبة قد قللت من قوة مثـل تلك الدعوات، وجوبهت التحـركات نحو خصخصة محطات تكريـر النفط بإضراب عمالي عام. وفي العراق، تملصـ المجلس الحاكم الذي عينته الولايات المتحدة من إجراء محادثات المستثمرين الأجانب المحتملين في قطاع النفط على أساس أنه يجب أن تجريها حكومة ذات سيادة كاملـة، فأخروا بذلك الخطـط لزيادة الإنتاج بما لا يقل عن 5 ملايين برميل في اليوم بحلـول عام 2010، وهو إنجـاز طموح لا يمكن تحقيقه إلا عـبر اتفاقيات مشاركة في الإنتاج أو تدابير أخرى مع شركات النفط الأجنبية[12].

ويجـدر بنا إلقاء نظرة سريعـة على اتفاقية المشاركة في الإنتـاج (PSA بي إس إيه) بوصفهـا طريقة في تدبير استكشـاف النفط والغاز الطبيعي. وكانـت أندونيسيا أول من طور هذه الاتفاقية في الستينيات من القرن العشرين بوصفها طريقة لاستبدال الامتيازات

والحفـاظ في الوقت ذاته على الاستثمـارات الأجنبية. وهي تختلف عن النموذج القانوني الأنغلوسكسوني الذي يرتكز على تحصيل الرسوم والضرائب ويسمح بتحويل ملكية الموارد إلى مـا بين الأفراد والشركات. وتعود جـذور PSA إلى القانون النابليوني، الذي يحافظ علـى حق الدولـة في الموارد، ويسمح للدولة وحدها قانونيـاً بتطويرها، على الرغم من أن ذلك غالباً ما يتم عبر شركة أجنبية أو اتحاد للشركات الأجنبية. ومزية هذا النموذج أن بمقدور الحكومة إثبات عدم تخليها عن سيادتها، وبذلك تحمي نفسها من الاتهامات التي قـد توجه لها ببيع ثروة البلاد. كذلك تعمل الشركة أو الشركات المتعاقد معها على تحمل المخاطر والنفقات وحدها، فيما تمتلك الدولة أي نفط أو غاز يتم اكتشافه. والمكافأة التي يحصـل عليها اللاعبون الذيـن لا ينتمون إلى الدولة تتمثل في أنه يتاح لهم استرداد رأس المـال والتكاليف التشغيلية من الإنتـاج والحصول على حصة يتم الاتفـاق عليها مسبقاً، مـن الإنتاج المستقبلي ـ الـذي يطلق عليه اسم «أرباح النفط»، وهـذه الحصة قد تخضع للضريبة لاحقاً ـ فيما تحصل الدولة على الباقي. ووفقاً لإحدى الروايات، فإن نحو 45% من البلدان سوف تعمل وفقاً لهذا النظام بحلول عام 2003 [13].

بيـد أن نصيـب الـدول المنتجة مـن اتفاقيات PSA تختلـف كثـيراً. فالاتفاقيات الأندونيسية تقدم للحكومة نحو 85% من النفط والغاز الطبيعي. ومع تدافع الشركات الغربية للوصول إلى روسيا، فإن اتفاقية PSA التي تشمل حقل سخالين تمنح الحكومة الفيدرالية 70% من الإنتاج الذي يزيد عن حد معين. ولكن، بالنسبة للدول التي يتعين عليها أن تثبت وجود احتياطيات تجارية لديها أو تلك التي تكون أضعف من أن تساوم المستثمريـن المحتملـين، فيمكن للحصـة أن تكون أصغر من ذلك بكثـير. ففي أنغولا، يقترب نصيب الحكومة من العشرين في المئة في مرحلة استرداد التكاليف. وفي اليمن، تحصـل الشركة الكندية ترانسغلوب إنرجي وشركاؤها في المنطقة 32 على حصة تبلغ 71% مـن النفـط في مرحلة استرداد التكاليـف و40.5% في المرحلة التي تعقبها. أما أول استثمار نفطي في موريتانيا، وهو حقل شنقيطي الواقع في المياه العميقة، فلن يدر للحكومـة سوى 13% من النفط في مرحلة اسـترداد التكاليف، ثم ترتفع النسبة فيما بعد لتصل إلى ما بين 25 – 30%.

وفيما تتمتع اتفاقيات PSA بمزايا تجذب الحكومات المضيفة، إلا أن مثالبها معروفة في الصناعة بوصفها تتضمن على العموم مستوى إيرادات أقل للحكومة، وهذا لا يظهر إلا في المستقبل. كذلك ينظر إلى مباحثات الاتفاقيات التي تتم على أساس كل حالة على حدة على أنها تفسح المجال للفساد. ومع ذلك، فإن مؤيديها يقولون: إن تجميد روسيا لهذه الاتفاقيات قد أعاق دخول استثمارات تبلغ عشرات المليارات من الدولارات وساعد في الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا، بحيث جعله لا يعدو أن يكون جزءاً صغيراً مما يتم في الصين.

كذلك، فإن أنظمة الرسوم والضرائب تعكس (وتبدل) مدى الجاذبية النسبية لمنطقة ما تنتج النفط أو الغاز الطبيعي وقوة الأطراف الداخلين في المباحثات. وهكذا، ففي أواخر عام 2003 أذاعت شركة أنكانا، وهي شركة كندية أخرى، تنتج نحو 20% من النفط الخام في الإكوادور، أنها ومجموعة من الشركات الأخرى تُعدّ الرسوم المفروضة عليها عالية جداً، وأنها أعلمت الحكومة بعدم مشاركتها في عمليات التطوير الأساسية المستقبلية إذا لم يتم تخفيضها[14]. وبالمقابل، كان من شأن الثقة الزائدة والإيرادات المتزايدة من الناتج المتنامي للنفط أن أتاح لكازاخستان أن تتشدد في شروطها وتطلق العنان لما أطلق عليه أحد الصحفيين: «القومية الاقتصادية». وهناك مقترحات تطالب بجعل سقف الملكية الأجنبية للمشروعات 50%، وإزالة الضرائب الثابتة، بالإضافة إلى فرض ضريبة معدلة جديدة يتم حسابها بناء على أسعار النفط[15].

منظمة أوبك للدول المنتجة للغاز الطبيعي

كانت التغييرات التي حدثت في بنية سوق النفط الحافز لإنشاء منظمة أوبك، وهيمنتها الظاهرة للعيان في السبعينيات من القرن العشرين، وانطوائها على الاقتتال الداخلي وانحسارها لتقترب من أن تصبح من دون جدوى في قسم من الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وانبعاثها من جديد بعد عام 1999، والتوقع بازدياد أهمية العضوية فيها في السنوات القادمة. كذلك، فإن الاعتماد على التمويل والتقنيات الخارجية من أجل مزيد من التطوير لاحتياطيات الدول الأعضاء أدى إلى

إفـراغ وإضعاف روح الاعتمـاد الذاتي وقومية النفط التي تعـود إلى السنوات الأولى. وإنه لمن المبكر جداً - فيما يتصل بنمو الأسواق العالمية للغاز الطبيعي، سواء كان ينقل بواسطة أنابيب أو على هيئة غاز طبيعي مسال - القول: ما إذا كانت الظروف مناسبة لظهـور منظمـة للدول المصدرة للغـاز الطبيعي. ولكن يجدر بنا تقـديم عرض موجز للحجج المؤيدة والمعارضة لها.

لا يتـم بيـع الغاز الطبيعي علـى أساس واحد فقط. إذ تتـم في بعض أجزاء العالم مقايسـة سعره إلى النفط، الذي ينافسه في بعض التطبيقات، وغالباً ما يتم إنتاجهما جنبـاً إلى جنب. ويشكل في أماكن أخرى، مثل الولايات المتحدة وربما المملكة المتحدة، سوقـاً منفصلـة تماماً. ويرى بعض الأطـراف في الصناعة أن تسعـير الغاز الطبيعي المسـال يبقى متغيراً، إذ يتـم تسعيره في بعض الأحيان بالمقارنة مع مشروعات أخرى، وأحيانـاً بالمقارنـة والغاز الطبيعي المنقـول بالأنابيب، وأحياناً بالمقارنـة مع النفط أو الفحـم، وأحياناً تتم مقايسته بالمقارنة مـع التضخم. ويعود السبب في هذا الاختلاف إلى «جنـوح» معظـم الغاز الطبيعـي. أي أنه يوجـد في أماكن بعيدة جـداً عن السوق المحتملـة. وكان هذا السبب الذي قدم لعقود طويلة مـن الزمن لتبرير «إحراق» الغاز الطبيعـي الذي يتـم إنتاجه مع النفط الذي حصل في نيجيريا، مثلاً، على نطاق واسع وأدى إلى دمـار بيئـي. وفي هذه الظروف يقـوم المستهلكون بقيـادة السوق عوضاً عن الموردين. وتتمثل المسألـة فيمن هو المورد المحتمل الذي سيقـع عليه اختيار المستهلك المحتمـل. ووفقـاً لأحد كبـار المديريـن التنفيذيين، فـإن: «الأهمية تعـود إلى إمكانية الوصـول إلى سوق الغاز وليس إمـداده». وكانت تكلفة البنيـة التحتية اللازمة لإسالة الغـاز ونقله وإعادته إلى الحالة الغازية تشكل عائقاً أمام المنتجين من الدول النامية، مما أجبرهم على الاعتمـاد على المستثمرين الأجانب الذين يصبحون بعدئذ يملكون تلك الأعمال ويسيطرون عليها.

ونستنتج ممـا سبق، أن إمدادات الغاز الطبيعي تتطلـب عقوداً طويلة الأمد، ومن المؤكـد أن الأمـر كذلك من وجهـة نظر مستثمر يدفع ثمن خـط أنابيب يعبر الدول أو القارات. ويعتقد المديرون التنفيذيون لشركة بريتش غاز، وهي شركة رائدة في مجال

تجـارة الغـاز الطبيعي المسال في حوض الأطلسي، أن العقـود طويلة الأمد ستكون هي السائـدة. ووفقاً لهم سوف تكـون هناك زيادة في أعداد الصفقـات القصيرة الأمد، والمزيد من الشحنات للبيع الإفرادي أو «الفوري»، ولكن السوق في جوهره أقل «سيولة» من سـوق النفط. ومن ثم، هنـاك التنوع الجغرافي والاجتماعـي للموردين والموردين المحتملـين للتجارة المزدهـرة للغاز الطبيعي المسال، مـن أندونيسيا إلى غينيا ومصر وأستراليا وترينيداد ونيجيريا وماليزيا وقطر وإيران والجزائر.

وباختصـار، يعتقد الذين لا يتوقعون نشوء اتحاد للـدول المنتجة للغاز الطبيعي أن الظـروف تُوجـد رابطة ما بين الـدول المنتجـة والمستهلكة أو الوسطـاء أقوى من تلك الرابطـة التـي تجمع ما بـين الدول المنتجة. ولكـن، كما رأينا، فإن الطلـب على الغاز الطبيعـي ينمـو بسرعة، وتنتشر مشروعـات محطات استيراد الغـاز الطبيعي المسال كالفطـر في الولايات المتحدة، فيما مشروعات استيراد الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال آخذة في التطور على نحو مستمر في أوروبا كذلك. كما أن الاستهلاك في الدول النامية الآسيوية والتابعة لمنظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية في ارتفاع. وفي الوقت نفسـه، فـإن تكاليف التطويـر آخذة في الانخفاض علـى نحو متسـارع. ووفقاً لمالكوم بريندید المدير الإداري لمجموعة شل، فإن LNG في حوض الأطلسي الآتي من فنزويلا أو نيجيريا لم يعد إنتاجه أكثر تكلفة من الغاز الطبيعي الذي تنتجه الحفارات التقليدية في الولايـات المتحـدة وأرخص من ذلك الوارد من ألاسكا عـبر خطوط الأنابيب. لقد تراجعـت تكلفة محطات LNG بنحـو الثلثين في غضون ثلاثين عامـاً فيما انخفضت تكاليف التسليم الطويل المسافة إلى النصف منذ عام 1990 [16].

أمـا بالنسبـة لتطوير المبيعات خارج نطـاق العقود طويلة الأمـد التي كانت عاملاً حاسمـاً في قدرة الـدول الأعضاء في أوبـك وتصميمها على دخول السـوق بشروطها بـدلاً من القبـول بالأسعـار المنخفضة التـي تفرضها شـركات النفط الكـبرى، فإنه ينبغـي التذكر بأمريـن أساسيين: أولاً، بالرغم من أن سوق النفط الآن تدفعها أسواق الصفقـات الآجلة والفورية بصورة عامة، إلا أن معظم نفط العالم لا يزال يتم شراؤه وبيعـه على أساس تعاقدي طويل الأمد. ثانياً، إن النطاق المتوقع للتجارة الفورية للغاز

الطبيعي المسال هو في الواقع كبير جداً. ويرى بريندید من شركة شل أنه سيصل إلى 10% من الإجمالي. ويعتقد رئيس بيتروناس شركة النفط والغاز الطبيعي الماليزية الحكومية أن السوق الفورية والشحنات المتاجر بها ستشكل 30% من الإجمالي[17].

ويمكننا أن نتصور أنه مثلما أدى ازدياد الطلب على النفط، وما أعقبه من نشوء السوق الفورية ذات الأسعار الأعلى من الأسعار الآجلة إلى تهيئة الظروف لحدوث نقلة في توازن القوى من شركات النفط إلى الدول المنتجة، فإن عمليات مشابهة سوف يكون لها الفعل نفسه في سوق LNG. كذلك يمكن للأعداد المتزايدة من محطات الإمداد والاستقبال أن تتيح فرصاً أكبر لتقويض سيطرة العقود طويلة الأمد، بشكل خاص مع انخفاض تكاليف النقل. ومن الواضح أن الغاز الطبيعي المنقول بالأنابيب لا يتمتع بالمرونة الفيزيائية نفسها ـ إذ يمكن للباخرة أن تغير اتجاهها فيما الأنابيب لا يمكنها ذلك ـ ولكن تطور المحاور التجارية والتعقيد التعاقدي المتنامي يتيح تنفيذ تبادلات معقدة وأنواع أخرى من الصفقات. ولما كان المستهلكون سيسعون إلى إقامة تنوع بالإمداد لأسباب تتصل بأمن الطاقة، فإن الغاز الطبيعي المسال وذاك المنقول بالأنابيب ينافس كل منهما الآخر على نحو متزايد، مما يجعل أسعارهما تتقارب أكثر فأكثر. وبذلك تزداد السيولة في سوق الغاز الطبيعي ككل. كذلك إذا استبعدنا أي دافع سياسي لتأميم الأصول، يمكن لتكاليف البنية التحتية المتراجعة أن تزيد من قدرة الشركات المحلية، سواء كانت تملكها الحكومة أم القطاع الخاص، على الإقدام على رهانات كبيرة في مشروعات مستقبلية أو شراء حصص كاملة من لاعبين أجانب في مشروعات قائمة.

تأسس (منتدى الدول المصدرة للغاز GECF جي إي سي إف) في شهر أيار من عام 2001، الذي ضم الجزائر وبوليفيا وبروناي وإيران وأندونيسيا وليبيا ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا وفنزويلا. والبلاغات الرسمية للهيئة مليئة بالعبارات الرنانة المبهمة التي تتحدث عن «البحث معاً عن حلول واقعية ومبتكرة» و«الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية» والمصالح المشتركة ما بين الدول المنتجة والمستهلكة. ومع ذلك، يجدر بنا أن نتذكر أن الدول الأعضاء فيها يسيطرون على 66% من احتياطيات

الغـاز الطبيعي المثبت[18]، وأنها تضم سبع دول تتمتع بالخبرة من خلال عضويتها في أوبـك، وأن (منتدى الدول المصـدرة للغاز) هيئة للدول المنتجـة تسيطر عليها الدول النامية. وحتى من دون روسيا، المسؤولة عما يقارب من نصف الاحتياطيات الإجمالية للمجموعة، والمرشحة الأبعد لعضوية منظمة شبيهة بأوبك، فإن المنتدى يمتلك الأساس ليكـون قـوة ضاغطة أو اتحاداً للدول المنتجة القوية. وينبغـي علينا ألا ننسى أن العقد الأول من حياة أوبك كان عقداً يتسم بالجبن وبناء الثقة.

صعود المستهلكين الجدد

لطالمـا كان أمـن الطاقـة -كمـا رأينـا- واجهـة للسياسـة الخارجيـة والتفكـير الجيوستراتيجي للدول الصناعية. والآن، نظراً لأن الدول النامية الكبرى أصبحت من كبار المستهلكين للنفط والغاز الطبيعي، فقد بدأت حكوماتها وشركاتها الوطنية بوضع سياسـة للطاقـة الأجنبية، وهذا -كما بينا سابقاً- يثير القلـق في الأوساط السياسية الأمريكية لدرجة أن المنافسة والصين غدت بؤرة الاهتمام السياسي لسياسة الطاقة. وفيمـا ارتبطت قوميـة النفط في الدول النامية بالمنتجين، فإنهـا سترتبط أكثر وأكثر بالدول الناميـة التي تعد دولاً مستهلكة صافية مثل الصين والهند وجنوب أفريقيا و/ أو تتمتع بخبرة وسمعة سياسية يمكنها الإفادة منها مثل ماليزيا.

يواجـه الصينيـون قضايا معقـدة ومتنوعة[19]. فبحلول عـام 2020، سوف تكون الـواردات أعلـى بمرتين أو ثـلاث مرات من الإنتـاج المحلي، وسيأتـي 90% منها من الخليـج العربي. ولسـوف يزيد هذا من صعوبـة توفير الحماية للاقتصـاد من سوق النفط الأفعوانية. وفيما تعمل العوامل السياسية مثل مواجهة النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطـى عن طريق تطوير الصلات بدول المنطقـة وروسيا، بالإضافة إلى كسب ولاء مناطـق الويغر، من أجل الإنتاج المحلي في غرب الصين، إلا أن الاقتصاديات لا تدعم ذلك. وتم التخلي عن مشروعات لإقامة صلات أقوى في مجال الطاقة مع كازاخستان وروسيا في أواخر التسعينيات مـن القرن العشرين. وعلى المستوى الجيوسياسي، فإن الصـلات المقامة مـع روسيا وإمكانية الوصول إلى النفـط والغاز الروسيين قد تأثرت بفعـل المخاوف المشتركـة والعداوة ما بين موسكو وبكـين. ولم تتمكن الصين، إلى حد

كبـير، من الوصول حتى الآن إلى النفط والغاز الطبيعي لآسيا الوسطى وروسيا. حيث التدفق المباشر للنفط من كازاخستان إلى الصين في أدنى حدوده، وكما سبق أن ذكرنا، يعتمـد مستقبل خط الأنابيب الذي يمتد من أقصـى الشرق الروسي إلى الصين على سياسـات الكريملن. وكانت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوربيون قد ضمنوا حتى الآن أن يتجه تدفق نفط بحر قزوين نحو الغرب عوضاً عن الشرق أو الجنوب. وفي الواقع، إن النفط الذي يتم إنتاجه من أحد حقول النفط الواقعة في غربي كازاخستان والذي تمتلك فيه شركة النفط الصينية الوطنية (CNPC سي إن بي سي) أكبر حصة، يباع إلى ما وراء البحار وليس إلى الصين. وكانت محالاوت شركات النفط الصينية لشراء حصـة شركة بريتش غاز في كونسورتيوم شمال بحـر قزوين قد باءت بالفشل عندما عمل الشركاء (الغربيون) الحاليون على استباق العرض الصيني.

وحتى لو لم تحقق تحركات شركات النفط الصينية نحو آسيا الوسطى سوى نجاح محـدود، إلا أنها ناشطة الآن في العديد من أجـزاء العالم، حيث تحاول دعم عمليات الاستكشاف والإنتاج ما وراء البحار، وذلك مع ارتفاع الطلب المحلي. وفي عام 2002، اشتركت (سي إن بي سي) في ثلاثين مشروعاً، لتنفيذ العمليات الأساسية أو الفرعية، في الشـرق الأوسـط وشمال أفريقيا وروسيـا وأمريكا الجنوبية، وجنـوب شرق آسيا، بالإضافـة إلى آسيا الوسطى. وكان أكثر من 140 فريق عمل يعملون لتوفير الخدمات في أكثر من أربعين شركة.

وتقـوم سـي إن بي سـي وسينوبيك بعمليـات لإنتـاج النفط في البـيرو والإكوادور وتظهـران دلائـل علـى الرغبة في التوسـع. كان من المتوقـع أن تستحـوذ الصين على حصـة تصـل إلى 70% من محطة أوريميوليشن التي تنتـج الوقود المصنوع من القار الواقعة في فنزويلا، وأظهرت اهتماماً، وذلك بالتقدم بعرض لإنتاج الغاز الطبيعي في المكسيـك[20]. وفي أندونيسيا قامت شركة صينية أخرى تدعى (CNOOC سنووك) بزيادة حصتها في مشروع تانغو للغاز الطبيعي لتصل إلى 17%، مما جعلها ثاني أكبر شريـك بعد المشغل بي بي[21]. وفي شهـر شباط/فبراير من عام 2004، قام الرئيس الصينـي بزيارة إلى الغابون في غربي أفريقيـا، ووقع صفقة مع توتال غابون لتستورد الصين بموجبها النفط الخام الغابوني لأول مرة[22].

وقبل ذلك بشهر كانت المملكة العربية السعودية قد جعلت واشنطن تفكر ملياً، وذلك عندما منحت عقوداً لاستكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي المعدل في ثلاث مناطق. وكانت شيفرون تكساكو قد تقدمت بعروض للتعاقد في المناطق الثلاث كلها، ولكنها لم تفز بأي شيء، أي أن الشركات الأمريكية لم تفز بأي عقد. وكان كل من سينوبيك وسي إن بي سي قد تقدم بعرض لتلك المناطق الثلاث كلها، مما يدل على مدى الاهتمام الصيني الكبير، وقد فازت سينوبيك بواحد منها. فيما ذهب العقدان الآخران إلى ليوك أويل (LukOil) الروسية وإيني (ENI) الإيطالية التي تعمل مع شركة ريبسول الأسبانية. وسرعان ما راح النقاد يتساءلون عما إذا كان في الأمر رسائل سياسية؟

وفي ربيع عام 2004، تواردت تقارير مفادها أن سينوبيك تعقد مباحثات مع إيران؛ لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في صفقة تمكن الشركات الصينية من الوصول إلى احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في إيران. وفي السودان سيطرت الصين والهند وماليزيا على إنتاج النفط، إذ دخلوا البلاد إثر العقوبات الأمريكية وانسحاب الشركات الأمريكية الشمالية والأوربية، مثل تاليسمان وأو إم في (OMV) ولوندمل مع ظهور بوادر الحرب وتعاظم ضغوط مجموعات حقوق الإنسان.

تملك الشركة الصينية (سي إن بي سي) 40% من أسهم شركة غريتر نايل كونسورتيوم (كونسورتيوم النيل الأكبر) التي تتولى الإنتاج السوداني البالغ 330 ألف برميل في اليوم في عام 2003 والمقدر أن يتضاعف حجم هذا الإنتاج في عام 2005 مع قيام تلك الشركة الصينية بالإنتاج من المنطقة في عام 2004 ومن مشروعها المشترك مع شركة بتروناس الماليزية وشركة ONGC (أو إن جي سي) الهندية ومشروعات أساسية في العام المقبل. وكان من المتوقع أن تأتي أعمال تنقيب إضافية بمزيد من الاستكشافات في هاتين المنطقتين. كما تعتزم الشركة الصينية استثمار 150 مليون دولار في توسيع المصفاة التي أقامتها في الخرطوم عام 1997 بمشاركة الحكومة السودانية ومد خط أنابيب يبلغ طوله 750 كلم[23]. وكانت الشركة الصينية قد وظفت أموالاً للاستثمارات في السودان أكثر من أي بلد آخر.

ولقـد غدت شركة بتروناس الماليزية لاعباً مهماً في أعمـال التنقيب وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، حيث تشمل مصالحها أربعة وعشرين بلداً ومشروعات مد للأنابيب. ومشروعـات لعمليـات الإنتاج الفرعية في بقاع أخرى، بمـا في ذلك محطة مهمة للغاز الطبيعي المسال في المملكة المتحدة. وتضطلع بتروناس، شأنها في ذلك شأن سي إن بي سـي الصينية بدور مهم ومتنامٍ في السـودان، ويتمثل ذلك في حصتها البالغة 03% من الأسهم في كونسورتيوم النيل الأكبر.

وكمـا هو الحال مـع شركة النفط الصينية لا يـراود بتروناس مخاوف تردعها عن العمـل في بورمـا، وهي بلـد آخر تعرضت فيه شـركات غربية للضغـوط من المناضلين مـن أجل حقوق الإنسـان للانسحاب منها. وقد كان لها هنـاك حصة كبيرة في تطوير الغاز الطبيعي في يتاغن. كما أنها تقوم، على سبيل المثال، بتطوير خبرات في العمل في المياه العميقة وتشارك في مشروعات عند الساحل في أنغولا وموريتانيا، كذلك لبتروناس حصة في حقل النفط سيري الشهير ومشروعات حقول الغاز الطبيعي في جنوب بارس بإيـران. وفضـلاً عن ذلك كان لبتروناس في أفريقيا حصـة في شركة إنيرجي أفريكا، وهي شركة جنوب أفريقية تسعى إلى استخدام جنسيتها بوصفها مفتاحاً إلى مشاركتها في مشروعـات قائمـة في القـارة. وقـد ارتفعت الاحتياطيـات العالميـة في العام 2003 بنحـو 25% إلى مـا يكافئ 4.76 مليـارات برميل من النفـط أو نحو 20% من مجموع احتياطيـات الشركـة بعد توسعها. وكان الإنتاج العالمي الـذي تهيمن عليه العمليات في السودان وإيران قد بلغ ما يكافئ 240 ألف برميل في اليوم من النفط[24].

قال وزير النفط الهندي في أواخر العام 2003: إن بلاده تعتزم استثمار 750 مليون دولار أمريكـي أخـرى في السـودان بمشاركتها في خـط أنابيب جديـد وتوسيع معامل التكريـر عبر شركـة (أو إن جي سي) التي تملكها الحكومـة الهندية. وكانت الشركة قـد أعلنت سابقاً أنها سوف تشتري حصـة تبلغ نحو 25% من المنطقتين 5A و5B في الخـط الأمامـي من جبهة الحرب، وذلك عندما انسحبـت (أو إم في) القوية. وكانت في وقـت سابق قد اشترت حصة شركة تاليسمـان البالغة 25% في كونسورتيوم النيل الأكـبر (ازداد الاهتمـام الآسيوي بالسـودان، مؤخراً، بقيام شركـة ظافر بيتروليوم

الباكستانيـة بأعمال التنقيـب في منطقة ضمن محافظة الخرطـوم). وقد استثمرت الشركـة الهنديـة مـا يزيد عـن 3 مليـارات دولار في مشروعات عبر البحـار، وكانت هـذه الشركـة 20%، وهي معهـا حصة تبلغ 1.7 مليـار دولار في مشروع سخالين 1 في الشـرق الأقصى الروسي. وقد وجدت الشركة الهندية مكاناً مناسباً في العمل في هذه البلـدان، أو بالتوصل إلى اتفاقيات معها ـ ومنها إيران والعراق وسوريا وليبيا، فضلاً عـن السودان وبورما ـ وإن الحكومات الغربية قـد نصحت الشركات التي لها سلطان قانـوني عليها بعدم دخولها. وتهـدف الشركات إلى إنتاج 400 ألـف برميل يومياً من عمليات عبر البحار بحلول عام 2010 ثم ثلاثة أضعاف في عام 2025 [25].

أمـا شركـة إنيرجي أفريـكا، فإنها أصغـر من الشـركات الأخرى علـى الإجمال، ولكنهـا مثيرة للاهتمـام؛ لكونها شركة جنـوب أفريقية، وأظهرت التزامـاً بالعمل في القـارة الأفريقيـة. كذلك أفادت شركـة إنجين، التي تعود بجذورهـا إلى عهد التمييز العنصـري، مـن جنسيتها ـ بعدما كانت هذه الجنسية في الماضي قمينة بأن تجعلها في مصـاف الشركات المنبوذة ـ بأن مضت تسوّق نفسها بوصفها شركة أفريقية. وكان أن توسعـت عملياتهـا من قاعدة إنتـاج 5000 برميل في اليوم عـام 1995 من أصول بحر الشمال في المملكة المتحدة إلى 22 ألف برميل في عام 2003 منها نحو 16 ألف برميل في اليوم أنتجتها في أفريقيا، وبشكل أساسي في الغابون وغينيا الاستوائية. ولهذه الشركة أصـول في ثمـاني دول أفريقية خارج جنـوب أفريقيا[26]. ثم انتقلـت إنيرجي أفريكا، فعليـاً، لتصبح تحـت سيطرة بتروناس التـي كانت تملك 8.7% مـن الشركة مباشرة و80% من إنجين التي كانت بدورها تملك نصف إنيرجي أفريكا. وفي ربيع العام 2004 قامـت تولو (Tullow) وهي شركة مقرها أيرلندا، ومسجلة بوصفها منتجاً مستقلاً في لندن، وذات مصالح قديمة العهد في أفريقيا بالاستحواذ على إنيرجي أفريكا.

ليـس مـن بين عمليات ما وراء البحار التي تقوم بها هذه الشركات ما يُعدّ في الفئة الأولى مـن عمليـات التنقيب والإنتاج العالمية، إلا أن الشـركات تقترب باطراد من أن تصبـح من اللاعبين الكبار. وقـد صنفت بتروتشاينا في المرتبـة العاشرة وفق المحك العملياتـي في الدراسة المسحية التي سبقت الإشارة إليها. أما بتروناس فتحتل المرتبة

19 وسنوبيك في المرتبة 26. وإن العلاقة الوثيقة بين الشركتين الصينيتين وبتروناس والشركة الهندية والحكومات في البلدان التي تنتمي إليها لتبين نية واضحة على توسيع المصالح الوطنية، فضلاً عن التجارية بالوصول مباشرة إلى النفط والغاز الطبيعي، وبذلك يتم تقليص الاعتماد على السوق المفتوحة. ولطالما سعت هذه الشركات إلى نوافذ كانت الشركات الغربية قد انسحبت منها، أو تم تشجيعها على تفاديها أو لم تكن تعتقد أنها مجزية بما فيه الكفاية. ولكن المهارات التي يقومون بتطويرها باتت تتيح لهم المشاركة في مشروعات مرموقة مثل مشروع سخالين وجنوب بارس.

إن إستراتيجية هذه الشركات تناقض تلك الإستراتيجيات التي تعتمدها الشركات الحكومية التي تمتلكها الدول الأعضاء في منظمة أوبك التي لديها احتياطيات محلية تكفي لإبعادها عن مشهد أعمال التنقيب والإنتاج الدولية. وحيث توسّعت هذه الأخيرة كانت تنزع إلى العمليات الإنتاجية الفرعية لضمان الأسواق بدلاً من المغامرة في العمليات الإنتاجية الرئيسة عبر البحار. فالإستراتيجية التي تأخذ بها أمثال شركة النفط الصينية والشركة الهندية تقوم على التفكير التجاري السليم وقوة الصلات السياسية والتعاطف.

obeikandl.com